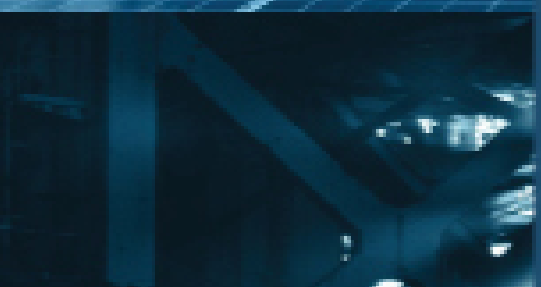

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الثلاثاء، ١٦ أبريل ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

# أخبار الطاقة

# النفط يتراجع.. وعلاوات المخاطر تتقلص

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي
الرياض

تراجعت أسعار النفط في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين، مع تقليص المشاركين في السوق علاوات المخاطر في أعقاب الهجوم الذي شنته إيران على إسرائيل.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 50 سنتا، أو 0.5 %، إلى 89.95 دولارا للبرميل، في حين انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم مايو 52 سنتا، أو 0.6 %، إلى 85.14 دولارا للبرميل.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع في مجموعة آي إن جي المالية: «إذا ارتفعت الأسعار بشكل كبير على خلفية خسائر الإمدادات، فقد يتصور المرء أن المجموعة ستتطلع إلى إعادة بعض هذه الطاقة الفائضة إلى السوق. ولن ترغب أوبك في رؤية الأسعار ترتفع أكثر من اللازم نظرا لخطر تدمير الطلب».

وارتفعت أسعار النفط القياسية يوم الجمعة، لتلامس أعلى مستوياتها منذ أكتوبر. وعلى الرغم من الأضرار المحدودة، كان المحللون يتوقعون على نطاق واسع ارتفاعًا قصير الأمد على الأقل في الأسعار هذا الصباح، لكن تأثيرات الأسعار الأكثر أهمية والأطول أمدًا الناجمة عن التصعيد ستتطلب انقطاعًا جوهريًا للإمدادات، مثل القيود المفروضة على الشحن في مضيق هرمز بالقرب من إيران.

وقال محللون في سيتي للأبحاث إن التوترات التي طال أمدها خلال الربع الثاني من هذا العام أدت إلى تسعير النفط إلى حد كبير عند 85 - 90 دولارًا للبرميل. وبما أن السوق كانت متوازنة على نطاق واسع من حيث العرض والطلب طوال الربع الأول، فإن أي تراجع في التصعيد قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل حاد إلى نطاق 70 دولارًا أو 80 دولارًا للبرميل.

وقالوا، في مذكرة: «ما لا يتم تسعيره في السوق الحالية، من وجهة نظرنا، هو استمرار محتمل للصراع المباشر بين إيران وإسرائيل، والذي نقدر أنه قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 100 دولار للبرميل اعتمادًا على طبيعة الأحداث».

وكررت منظمة أوبك مؤخرًا سياسة العرض الخاصة بها، مع تمديد تخفيضات الإنتاج الأخيرة حتى نهاية يونيو. ومع ذلك، فإن هذا يترك لها ما يقرب من 6.5 ملايين برميل في اليوم من الطاقة الاحتياطية. وإن معظم هذا يمكن أن يتم

تراجعت أسعار النفط في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين، مع تقليص المشاركين في السوق علاوات المخاطر في أعقاب الهجوم الذي شنته إيران على إسرائيل.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 50 سنتا، أو 0.5 %، إلى 89.95 دولارا للبرميل، في حين انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط تسليم مايو 52 سنتا، أو 0.6 %، إلى 85.14 دولارا للبرميل.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع في مجموعة آي إن جي المالية: «إذا ارتفعت الأسعار بشكل كبير على خلفية خسائر الإمدادات، فقد يتصور المرء أن المجموعة ستتطلع إلى إعادة بعض هذه الطاقة الفائضة إلى السوق. ولن ترغب أوبك في رؤية الأسعار ترتفع أكثر من اللازم نظرا لخطر تدمير الطلب».

وارتفعت أسعار النفط القياسية يوم الجمعة، لتلامس أعلى مستوياتها منذ أكتوبر. وعلى الرغم من الأضرار المحدودة، كان المحللون يتوقعون على نطاق واسع ارتفاعًا قصير الأمد على الأقل في الأسعار هذا الصباح، لكن تأثيرات الأسعار الأكثر أهمية والأطول أمدًا الناجمة عن التصعيد ستتطلب انقطاعًا جوهريًا للإمدادات، مثل القيود المفروضة على الشحن في مضيق هرمز بالقرب من إيران.

وقال محللون في سيتي للأبحاث إن التوترات التي طال أمدها خلال الربع الثاني من هذا العام أدت إلى تسعير النفط إلى حد كبير عند 85 - 90 دولارًا للبرميل. وبما أن السوق كانت متوازنة على نطاق واسع من حيث العرض والطلب طوال الربع الأول، فإن أي تراجع في التصعيد قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل حاد إلى نطاق 70 دولارًا أو 80 دولارًا للبرميل.

وقالوا، في مذكرة: «ما لا يتم تسعيره في السوق الحالية، من وجهة نظرنا، هو استمرار محتمل للصراع المباشر بين إيران وإسرائيل، والذي نقدر أنه قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 100 دولار للبرميل اعتمادًا على طبيعة الأحداث».

وكررت منظمة أوبك مؤخرًا سياسة العرض الخاصة بها، مع تمديد تخفيضات الإنتاج الأخيرة حتى نهاية يونيو. ومع ذلك، فإن هذا يترك لها ما يقرب من 6.5 ملايين برميل في اليوم من الطاقة الاحتياطية. وإن معظم هذا يمكن أن يتم تشغيله بسرعة في حالة ظهور اضطرابات.

ومع ذلك، مع انخفاض إنتاج أوبك في الأشهر المقبلة، ومع تعطيل الصراع الروسي الأوكراني أيضًا لبعض إنتاج النفط لموسكو، فمن المرجح أن تظل أسواق النفط العالمية شحيحة على المدى القريب.

ومن ناحية أخرى، من المتوقع أيضًا أن تظل المخاوف من ضعف الطلب قائمة، خاصة بعد البيانات الاقتصادية الكئيبة

من الصين، أكبر مستورد. ومن المقرر أن تنشر الصين أرقام الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول يوم الثلاثاء.

ووضعت الولايات المتحدة اللمسات الأخيرة على رسوم أعلى لشركات النفط والغاز على الأراضي الفيدرالية. وضعت إدارة الرئيس جو بايدن يوم الجمعة اللمسات الأخيرة على مجموعة من الإصلاحات المصممة لتعزيز العائدات ومعالجة الأضرار البيئية الناجمة عن الحفر في الأراضي العامة، وهي خطوة من شأنها زيادة الرسوم على شركات النفط والغاز التي تعمل هناك.

وتأتي القواعد الجديدة بعد سنوات من الانتقادات من مجموعات البيئة ودافعي الضرائب بأن تطوير النفط والغاز الفيدرالي لم يكن مفيدًا للجمهور. وتضفي العديد من التغييرات التي أجراها مكتب إدارة الأراضي التابع لوزارة الداخلية طابعًا رسميًا على أحكام قانون بايدن التاريخي لتغير المناخ، وهو قانون خفض التضخم لعام 2022.

وبموجب السياسة الجديدة، ستدفع شركات النفط والغاز معدلات ربط أعلى لتغطية تكلفة سد آبار النفط والغاز المهجورة، بالإضافة إلى زيادة إيجارات الإيجار، والحد الأدنى من عطاءات المزادات ومعدلات الإتاوات للوقود الذي تستخرجه. وتقيد القواعد أيضًا الحفر في الحياة البرية والمناطق الثقافية الحساسة.

وقال وزير الداخلية ديب هالاند: «هذه هي أهم الإصلاحات لبرنامج تأجير النفط والغاز الفيدرالي منذ عقود، وسوف تقلل من المضاربات المسرفة، وتزيد العائدات للجمهور، وتحمي دافعي الضرائب من تحمل تكاليف عمليات التنظيف البيئي».

ويأتي نحو 10 % من النفط والغاز في البلاد من الحفر على الأراضي المملوكة للحكومة الفيدرالية. وحذرت مجموعة تجارية لصناعة النفط والغاز من أن ارتفاع تكاليف استخراج الوقود من الأراضي الفيدرالية قد يعزز اعتماد الولايات المتحدة على الإمدادات الأجنبية.

وقالت نائبة رئيس معهد البترول الأميركي لسياسة التنقيب هولي هوبكنز في بيان: «إن اللوائح المرهقة للغاية لإدارة الأراضي ستعرض إمدادات الطاقة الحيوية هذه للخطر». وتعهد بايدن خلال حملته الانتخابية لعام 2020 بإنهاء تأجير النفط والغاز الفيدرالي كجزء من أجندته لمكافحة تغير المناخ. لكن الجيش الجمهوري الإيرلندي ضمن فعلياً استمرار مزادات حقوق الحفر على الأراضي الفيدرالية لمدة عقد آخر على الأقل كامتياز لجماعة ضغط الوقود الأحفوري القوية.

وأشادت العديد من المنظمات البيئية ومنظمات دافعي الضرائب بالإصلاحات، قائلين إنها ستحد من المضاربات وستحمل شركات النفط والغاز المسؤولية عن تنظيف الآبار القديمة. وقالت إحدى المجموعات، أصدقاء الأرض، إن القواعد فشلت في معالجة التأثير المناخي لاستخراج الوقود على الأراضي العامة.

وقالت نيكول جيو، مديرة برنامج الوقود الأحفوري في أصدقاء الأرض، في بيان: «بينما ندعم خطوات مكتب إدارة الأراضي للحد من الهبات المالية لشركات النفط الكبرى، فإن هذه القاعدة تفشل في مواجهة المد الهائل من الانبعاثات الناخية الناجمة عن برنامج التأجير الخاص بها».

ويُطلب من شركات الحفر دفع سندات مقدمة لتغطية عمليات التنظيف المستقبلية في حالة فشلها، ووجد تحليل حكومي لعام 2019 أن مستويات الترابط كانت غير كافية. وسيرتفع الحد الأدنى لسندات الإيجار إلى 150 ألف دولار بموجب القواعد الجديدة من 10 آلاف دولار، وهو مستوى لم يتغير منذ عام 1960.

وسترتفع معدلات حقوق الملكية إلى 16.67 % من 12.5 %، وسيزيد الحد الأدنى الذي يمكن للشركات المزايدة عليه في مزادات النفط والغاز إلى 10 دولارات للفدان بدلاً من 2 دولار. وسوف يتضاعف معدل الإيجار لعقد الإيجار لمدة 10 سنوات إلى 3 دولارات للفدان خلال العامين الأولين، ويرتفع في النهاية إلى 15 دولارًا للفدان في السنوات الأخيرة. ويمكن تعديل الرسوم حسب التضخم بعد 10 سنوات.

ويراهن المستثمرون على مزيد من الارتفاع في أسعار البنزين في الولايات المتحدة، إذ جمع مستثمرو المحافظ أحد أكبر المراكز الصعودية في العقود الآجلة والخيارات للبنزين الأميركي منذ ما قبل جائحة كورونا، متوقعين أن تستمر الأسعار في الارتفاع خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وبرز البنزين الأميركي باعتباره الجزء الأكثر جاذبية في المجمع النفطي للمستثمرين الذين يراهنون على أن الأسعار سترتفع أكثر هذا العام قبل انتخابات الرئاسة الأميركية وانتخابات الكونغرس في نوفمبر. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض المخزونات نسبياً ومكاسب التوظيف والنمو القوي في دخل الأسر واحتمال حدوث موسم أعاصير نشط إلى إبقاء استهلاك البنزين مرتفعاً والمخزونات تحت الضغط.

وتهدد هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على مصافي التكرير في روسيا بتشديد وضع العرض الدولي بشكل أكبر ودفعت إدارة بايدن إلى تحذير الحكومة الأوكرانية لتغيير استهدافها. ويرتبط استهلاك البنزين في الولايات المتحدة بالتوظيف ودخل الأسر، لذا فإن الارتفاع الحالي في الوظائف غير الزراعية ومعدلات الأجور من المرجح أن يدعم الاستخدام القوي في عام 2024.

وكان الاستهلاك المحلي يتجه نحو الانخفاض هيكليا منذ عام 2007 نتيجة للتحسينات في الاقتصاد في استهلاك الوقود، ومزج الإيثانول، ومؤخرا نشر المركبات الكهربائية والهجينة. لكن انخفاض الاستخدام المحلي تم تعويضه من خلال النمو القوي في الصادرات، ومعظمها إلى المكسيك ودول أخرى في أميركا اللاتينية، الأمر الذي أدى إلى استمرار اتجاه إنتاج المصافي الإجمالي نحو الارتفاع.

وبدأ موسم الأرباح يوم الجمعة بنتائج البنوك الكبرى التي فشلت في إثارة الإعجاب. ومن المرجح أن يؤدي الاستهلاك المحلي القوي خلال ذروة موسم القيادة الصيفية إلى تشديد المخزونات بشكل دوري وممارسة ضغوط تصاعدية على الأسعار في عام 2024.

ويقع ما يقرب من نصف إجمالي طاقة التكرير في الولايات المتحدة على طول خليج المكسيك على سواحل تكساس ولويزيانا. وفي كل عام هناك فرصة صغيرة ولكن غير معدومة لتعطل عملية معالجة التكرير بسبب ضربة مباشرة من إعصار كبير.

وامتلكت صناديق التحوط ومديري الأموال الآخرين مراكز شراء صعودية تعادل 99 مليون برميل في الثاني من أبريل، وهو أعلى رقم منذ أكثر من أربع سنوات. وبعد تعديل أقلية من المراكز القصيرة الهبوطية، كان صافي المركز 84 مليون برميل، والذي كان في النسبة المئوية 88 لجميع الأسابيع منذ عام 2013.

وبلغ متوسط أسعار البنزين بالتجزئة في الولايات المتحدة (بما في ذلك الضرائب) 3.54 دولارات للغالون الواحد في مارس 2024، وهو ما يتماشى تمامًا تقريبًا مع المتوسط منذ بداية القرن بمجرد أخذ التضخم في الاعتبار.

وارتفعت الأسعار المعدلة حسب التضخم من أدنى مستوى لها مؤخرًا عند 3.22 دولارات في يناير 2024، لكنها لا تزال أقل بكثير من الارتفاع الأخير البالغ 5.42 دولارات في يونيو 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. ويراهن مديرو الصناديق بشكل كبير على أن أسعار البنزين سترتفع أكثر خلال الفترة المتبقية من العام.

# انخفاض أسعار النفط بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل الاقتصادية

تراجعت أسعار النفط اليوم بعدما اتضح أن الأضرار الناجمة عن الهجوم الإيراني على إسرائيل مطلع الأسبوع جاءت أقل من المتوقع، مما قلل مخاوف تفاقم الصراع.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 35 سنتا أو 0.4 % عند التسوية إلى 90.10 دولار للبرميل. كما تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي تسليم مايو 25 سنتا أو 0.3 % لتغلق عند 85.41 دولار للبرميل.

وانخفضت أسعار النفط بأكثر من دولار للبرميل في وقت سابق من الجلسة قبل أن تقلص بعض الخسائر.

وصعد الخامان القياسيان الجمعة مع ترقب الرد الإيراني على استهداف قنصليتها في دمشق، ولامسا أعلى مستوياتهما منذ أكتوبر.

وأدى صد إسرائيل للهجوم، الذي استخدمت فيه إيران أكثر من 300 صاروخ وطائرة مسيرة، إلى تهدئة مخاوف من صراع أوسع في المنطقة يقوض حركة النفط عبر الشرق الأوسط.

وقال فيكتور كاتونا المحلل لدى شركة كبلر إن المخاطر الجيوسياسية انخفضت بعدما قالت إيران إنها تعتبر أن ردها الانتقامي قد انتهى.

# سهم «أكوا باور» السعودية إلى أعلى مستوياته منذ الإدراج

## الشرق الأوسط

حقق سهم شركة «أكوا باور» السعودية المتخصصة في تطوير وتشغيل محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه، زيادةً نسبتها 6.80 في المائة، ليصل إلى 414 ريالاً (110 دولارات)، يوم الاثنين، وهو الأعلى منذ إدراجه في عام 2021.

ففي نهاية التداولات في السوق المالية السعودية (تداول)، ارتفعت قيمة السهم إلى أعلى مستوى تاريخي منذ الطرح الأولي في 2021، ليسجل نمواً تراكمياً بنسبة 646 في المائة، ما أوصل القيمة السوقية للشركة إلى نحو 303 مليارات ريال (81 مليار دولار).

ويمتلك «صندوق الاستثمارات العامة» ما نسبته 44 في المائة من إجمالي أسهم الشركة، بمعنى أن قيمتها ستصل إلى نحو 134 مليار ريال (35.7 مليار دولار)، بعد ارتفاع سعر السهم من 52 ريالاً عند الإدراج إلى 414 ريالاً.

ودفع سهم شركة «أكوا باور» قطاع المرافق العامة ليصبح من أكثر القطاعات ارتفاعاً بنهاية تداولات يوم الاثنين، حيث اعتلى قائمة أكثر الشركات ارتفاعاً في القطاع بنسبة 6.80 في المائة، إلى جانب شركة «الخريف»، و«كهرباء السعودية»، و«مرافق»، و«الغاز».

وكانت الشركة حققت أرباحاً بنهاية عام 2023 قيمتها 1.6 مليار ريال (426 مليون دولار)، بزيادة نسبتها 8 في المائة مقارنة مع أرباح عام 2022. وأوصى مجلس إدارتها بتوزيع أرباح على المساهمين بقيمة 329 مليون ريال، لتصبح حصة السهم 0.45 ريال، تعادل تقريباً 4.5 في المائة من قيمة الأسهم الاسمية.

وتضم محفظة مشاريع «أكوا باور» 58 أصلاً، تصل قيمتها الاستثمارية إلى 47.9 مليار دولار، وبسعة إنتاجية تصل إلى 34 غيغاواط من الطاقة الكهربائية و5.9 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يومياً، توفرها كإنتاج ضخم يلبي احتياجات مرافق الدول، وفق عقود شراء طويلة الأجل مؤسسةً على نموذج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

# مصر تنفذ مشروعين لإنتاج الطاقة الشمسية بتكلفة مليار جنيه

## الشرق الأوسط

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية يوم الاثنين، تنفيذ مشروعين لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بتكلفة استثمارية إجمالية تبلغ 1.05 مليار جنيه (20.3 مليون دولار) ممولة عبر منحة من الاتحاد الأوروبي.

وأفادت الوزارة في بيان صحافي، بأنه تم إسناد أعمال تنفيذ مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية في مصفاة تكرير أسيوط بقدرة عشرة ميغاواط، إلى تحالف شركتَي «إنبي» و«بتروجت»، ذراعَي قطاع البترول في مجالات التصميمات الهندسية والمقاولات العامة والإنشاءات.

وأضافت أنه من المخطط الانتهاء من تنفيذ المشروع البالغة تكلفته 550 مليون جنيه خلال 11 شهراً.

وأشارت الوزارة إلى أن قطاع البترول يعمل حالياً على تنفيذ مشروع مماثل لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 6.5 ميغاواط بالشركة العامة للبترول بتكلفة استثمارية تبلغ 500 مليون جنيه.

وأوضحت الوزارة أن تمويل المشروعين سيتم من خلال منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج «دعم إصلاح سياسات الطاقة» من دون تكلفة على قطاع البترول.

وذكر البيان أن «أهمية المشروعين تتجسد في المساهمة في إتاحة مصادر طاقة بديلة ومستدامة، والإسهام في تخفيف الأحمال على الشبكة القومية للكهرباء، ومجابهة الزيادة في احتياجاتها وتوجيه الكميات التي يتم توفيرها لتلبية جزء من الطلب المنزلي والصناعي المتزايد على الكهرباء، إلى جانب توفير استهلاك كميات من الوقود البترولي المستخدم في توليد الطاقة».

على صعيد آخر، أعلن البنك المركزي المصري عن زيادة الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب النقدي (الكاش) من فروع البنوك ليصبح 250 ألف جنيه للأفراد والشركات.

وقال البنك المركزي في خطاب أرسله إلى البنوك صباح الاثنين، إنه تقرر أيضاً رفع الحد الأقصى للسحب اليومي من ماكينات الصراف الآلي إلى 30 ألف جنيه.

وطالب «المركزي» البنوك بمراجعة السياسة الداخلية لتعكس الحدود الجديدة مع تحديث سياسة الحدود القصوى للسحب النقدي للعملات الأجنبية الموضوعة من قبل البنوك واعتمادها من مجلس الإدارة وتحديثها بصفة دورية.

وتراجع الجنيه بنسبة تقارب 2 في المائة مقابل الدولار الأميركي خلال معاملات الاثنين، لتصل إلى 48.5 جنيه لكل دولار، مسجلة بذلك أدنى مستوى منذ 14 مارس (آذار)، بحسب بيانات «بلومبرغ».

# كيف تتفاعل أسواق النفط في ظل التصعيد العسكري؟ اندبندنت

توقع محللون أن ترتفع أسعار النفط اليوم الإثنين بعد الهجوم الذي شنته إيران على إسرائيل، لكن تسجيل مزيد من المكاسب قد يعتمد على كيفية اختيار إسرائيل والغرب طريقة الرد.

وأطلقت إيران طائرات مسيرة ملغومة وصواريخ على إسرائيل أول من أمس السبت رداً على غارة يشتبه في أن إسرائيل شنتها على القنصلية الإيرانية في سوريا في الأول من أبريل (نيسان)، وأجج أول هجوم مباشر لإيران على إسرائيل المخاوف من اندلاع صراع إقليمي أوسع، فكيف تتفاعل أسواق النفط في ظل التصعيد العسكري؟

وبهذا الخصوص، أجاب المتخصص السعودي في شؤون النفط إبراهيم المهنا في رسالة صوتية لـ«اندبندنت عربية» فقال «جميع الصراعات تؤثر في أسواق الطاقة العالمية وبالذات إذا حصلت في منطقة مهمة مثل الشرق الأوسط، وقد يكون تأثيرها محدوداً عند عدم استمرارها لفترة طويلة ونوعيتها كذلك».

مضيفاً «هذه الأحداث تخلق نوعاً من عدم اليقين في الخطوات العسكرية القادمة وتداعياتها البترولية في المنطقة، وهذا ينعكس طبعاً على أسواق البترول العالمية التي تحتاج مثلها مثل جميع السلع إلى الاستقرار أو القدرة على التنبؤ بعيداً من الترقب والحديث عن المجهول».

خاتماً حديثه «دول (أوبك+) تراقب تطورات الأوضاع البترولية من كثب، ويهمها استقرار السوق العالمية وعدم حصول هزات تؤثر سلباً في الاقتصاد العالمي مرة أخرى، لأن عدم اليقين سيستمر في السوق لفترة قد تصل إلى أيام عدة».

# لماذا تجاهلت أسعار النفط ومؤشرات الأسهم مخاوف الحرب في الشرق الأوسط؟

أحمد مصطفى
اندبندنت

ملخص
يرى رئيس شركة الاستشارات «رابيدان إنرجي» بوب ماكناللين أن استمرار التوتر يمكن أن يرفع النفط أكثر من 100 دولار للبرميل

فتحت الأسواق تعاملات أول أيام الأسبوع صباح الإثنين، على ارتفاع مؤشرات أغلب الأسواق الكبرى وتراجع في أسعار النفط، على رغم التوتر الشديد في عطلة نهاية الأسبوع بعد هجوم إيران على إسرائيل السبت.
وأقبل المتعاملون في السوق والمستثمرون على التداول، آخذين في الاعتبار عوامل السوق الأساسية والمؤشرات الاقتصادية أكثر من مخاوف اندلاع حرب واسعة النطاق في الشرق الأوسط، تؤثر في إمدادات الطاقة من المنطقة.

وتراجع سعر النفط في التعاملات الصباحية عن حاجز 90 دولاراً بقليل، فاقداً نحو نقطة مئوية، ليصبح في العقود الآجلة عند 89.52 دولار لبرميل خام برنت القياسي، وانخفض سعر الخام الأميركي الخفيف (مزيج غرب تكساس) إلى 84.63 دولار للبرميل.

ولم تشهد أسواق الأسهم تغييراً كبيراً بعد أن مرت الليلة الماضية من دون هجوم إسرائيلي مضاد على إيران يفتح الباب أمام حرب واسعة في المنطقة.

وتحسن المؤشر الأوروبي العام، «ستوكس 600» بشكل طفيف مرتفعاً بنسبة 0.3 في المئة، بينما هبط مؤشر «فوتسي 100» في بورصة لندن بنصف نقطة مئوية (نسبة 0.5 في المئة)، وفي آسيا، أغلق مؤشر «سي أس أي 300» القياسي للأسهم في شنغهاي وشينغين بالصين مرتفعاً بنسبة 1.9 في المئة، بينما هبط مؤشر «هانغ سنغ» في بورصة هونغ كونغ بنسبة 0.7 في المئة، وانخفض مؤشر «توبكس» في بورصة طوكيو باليابان 0.5 في المئة.

صراع محدود

مما يدل على أن المستثمرين والمتعاملين في الأسواق تجاوزوا مخاوف اندلاع حرب واسعة النطاق أن أسواق المنطقة

نفسها شهدت تبايناً مماثلاً لأداء الأسواق الكبرى حول العالم، إذ ارتفع مؤشر البورصة السعودية بشكل طفيف بنسبة 0.2 في المئة، وارتفع مؤشر «بورصة قطر» بنسبة 0.8 في المئة، بينما انخفض مؤشر «بورصة دبي» بنسبة 0.4 المئة، وانخفض مؤشر «بورصة أبوظبي» بنسبة 0.1 في المئة.

أما انخفاض أسعار النفط، فيعود إلى أن الأسواق كانت بالفعل أضافت علاوة أخطار للأسعار في وقت سابق قبل الهجوم الإيراني، وتلك هي التي تبخرت الآن مع زوال المخاوف من حرب واسعة. ووصف وسيط تداول عقود النفط في شركة «بي في أم» جون إيفانز الهجوم الإيراني في مقابلة مع «رويترز» بأنه أشبه بحفلة «ألعاب نارية» ليتذكرها العالم، مشيراً إلى أن رد الفعل الإيراني سبق أن تحسبت له السوق بما يكفي قبل وقوعه.

وبحسب مدير استراتيجيات السلع في شركة «آي أن جي» وارين باتيرسون، فإن «الهجوم كان ضمن الحسابات لفترة طويلة في الأيام السابقة عليه، ومحدودية الأضرار وعدم وقوع خسائر (في الجانب الإسرائيلي من الهجوم الإيراني) ربما يعني أن رد الفعل الإسرائيلي سيكون محسوباً». وفي مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» يكرر استراتيجي السلع في بنك «أي أن زد» الاستثماري دانييل هاينز الرأي نفسه بأن «أسعار النفط ارتفعت بالفعل قبل عطلة نهاية الأسبوع، بالتالي كانت علاوة الأخطار الجيوسياسية أضيفت بالفعل لسعر النفط قبل الهجوم».

وفي ضوء تصدي إسرائيل للهجوم الإيراني وإعلان طهران أن هذا هو آخر المطاف في رد فعلها، تتوقع الأسواق ألا يكون رد الفعل الإسرائيلي قوياً بما يؤدي إلى صراع واسع في المنطقة، وما ساعد على هدوء المناخ في الأسواق تلك الأنباء عن حث الرئيس الأميركي جو بايدن إسرائيل على أن يكون رد فعلها محسوباً بدقة. وبحسب ما يشير إليه مدير الأبحاث في «إنرجي أسبكتس» أمريتا سن، فإنه «إذا لم تتطور الأزمة (بين إسرائيل وإيران) إلى الحد الذي تسبب فيه ضرراً بالإمدادات فلن تكون هناك مخاوف، لكن ذلك يتوقف حالياً على رد فعل إسرائيل محسوب».

رد الفعل

مع ذلك، ترى رئيسة استراتيجيات السلع في شركة «آر بي سي كابيتال ماركتس» والمحللة السابقة في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي أي) حليمة كروفت، أن «أي رد فعل إسرائيلي حاسم يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من الردود الانتقامية المثيرة للاضطراب في المنطقة مما يعني تصعيد الصراع». وتضيف «على رغم أن إيران ليست لديها القدرة على إغلاق مضيق هرمز فإن لديها القدرة لتكرار ما فعلته عام 2019 من مهاجمة ناقلات النفط، واستهداف خطوط الأنابيب والبنية التحتية الأخرى للطاقة في المنطقة».

هكذا، تأمل الأسواق أن تتمكن واشنطن من «ضبط» رد الفعل الإسرائيلي بما يحول دون توسع الصراع في المنطقة إلى حالة حرب تزيد من الأخطار، ليس فقط على إمدادات الطاقة وإنما على جميع الأسواق والاقتصادات حول العالم، وإن

كان بعض المحللين، مثل رئيس شركة الاستشارات «رابيدان إنرجي» بوب ماكناللين يرى أن استمرار التوتر يمكن أن يرفع أسعار النفط «نحو 100 دولار للبرميل وربما أكثر».

ويمكن لارتفاع أسعار النفط أن يزيد الضغوط التضخمية بارتفاع أسعار الوقود في الاقتصادات الكبرى، التي شهدت بالفعل في الشهر الأخير عودة معدلات التضخم للارتفاع قليلاً، ويعني ذلك أن التعافي الاقتصادي الهش يصبح عرضة للارتداد إلى تباطؤ وربما انكماش.

# أبرز توقعات المحللين لأسواق النفط بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل

## اقتصاد الشرق

بالكاد تأثرت العقود الآجلة لأسعار النفط بهجوم إيران غير المسبوق على إسرائيل، حيث عزا المتداولون حركة السعر الضعيفة إلى فكرة الإبلاغ عن الضربة مسبقاً، والتوقعات باستمرار احتواء الصراع في أعقاب ذلك، بينما تزن إسرائيل ردها على الهجوم.

إليكم فيما يلي توقعات المحللين والمراقبين لأسواق النفط:

«سيتي»: إمكانية وصول النفط إلى 100 دولار

تتمثل الحجة الأساسية لشركة «سيتي غروب» (Citigroup) بارتفاع أسعار النفط، في استمرار تصاعد التوترات في الشرق الأوسط. وقد دفع ذلك البنك إلى رفع توقعاته للأسعار على المدى القصير، مع زيادة هدف الثلاثة أشهر لأسعار خام غرب تكساس الوسيط بمقدار 8 دولارات للبرميل.

«ما لم يتم تسعيره في السوق الحالية، في رأينا، هو استمرار محتمل لصراع مباشر بين إيران وإسرائيل، والذي نقدر أنه قد يشهد تداول أسعار النفط بما يتجاوز 100 دولار للبرميل، اعتماداً على طبيعة الأحداث»، وفقاً لما كتبه المحللون بمن فيهم ماكس لايتون في مذكرة.

«غولدمان ساكس»: علاوة مخاطر من 5 إلى 10 دولارات

«نقدر أن أسعار النفط تعكس بالفعل علاوة مخاطر تتراوح بين 5 و10 دولارات للبرميل بدءاً من مخاطر الهبوط وصولاً إلى الإمدادات قبل الهجمات التي شنتها إيران في نهاية الأسبوع»، حسب ما قال محللو مجموعة «غولدمان ساكس» (Goldman Group Sachs) بما في ذلك دان ستارويفن في مذكرة. موضحاً «الرد الإسرائيلي المحتمل على الهجوم الإيراني غير مؤكد إلى حد كبير ويُرجح أن يحدد مدى التهديد إمدادات النفط الإقليمية».

أشار المحللون إلى ارتفاع إنتاج الخام الإيراني بأكثر من 20% خلال العامين الماضيين ليصل إلى 3.4 مليون برميل يومياً، أو ما يشكل حوالي 3.3% من الإمدادات العالمية، لذلك إذا كانت السوق ستحدد احتمالاً أكبر لتراجع الإمدادات الإيرانية، فقد يساهم ذلك في زيادة علاوة المخاطر الجيوسياسية»، وفقاً للمحللين.

مجموعة الأزمات الدولية: ترقب الاستجابة المحتملة

«تشير إيران إلى أن هذا الرد كان كل ما تريده، ولن تشن أي هجمات أخرى، لكنني لست متأكداً من أن إسرائيل ستختار عدم الرد على هذا الهجوم»، وفقاً لما قالته دينا اسفنديارى، كبيرة مستشاري قسم الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات الدولية (ICG) التي يقع مقرها في لندن. وأضافت: «المغير الوحيد لقواعد اللعبة هو توضيح الولايات المتحدة أنها لن تدعم انتقاماً إسرائيلياً، ما قد يقيد الإجراءات التي ستتخذها تل أبيب إلى حد ما».

«إس في بي إنرجي»: الحفاظ على التوازن

«إذا توقفت الهجمات الانتقامية الأخيرة بين إيران وإسرائيل عند مستواها الحالي، أو امتنعت عن التصعيد في المنطقة دون التسبب في أضرار لمنشآت إنتاج وتصدير النفط، فيجب أن تحافظ السوق على استقرارها»، وفقاً لسارة فاخشوري، مؤسسة ورئيسة»إس في بي إنرجي إنترناشيونال» (SVB Energy International). أضافت: «تبدو أساسيات السوق مستقرة، حيث تراقب (أوبك +) عن كثب الطلب المتزايد المتوقع لموسم الصيف. إذا كان هناك أي نقص في الإمدادات في السوق، فقد يدرس تحالف أوبك خفض التخفيضات الطوعية وزيادة الإنتاج «.

«آي إن جي غرويب إن في»: العقوبات الخطر الأول

«لقد سعرت السوق سابقاً الخام تأهباً للهجوم الإيراني، بينما تعني الأضرار المحدودة وعدم وجود أي خسائر بشرية إمكانية استجابة محسوبة من إسرائيل»، وفقاً لما قاله الاستراتيجيان في «آي إن جي غرويب إن في» (ING Groep NV) وارن باترسون وإيوا مانثي في مذكرة. موضحين «يتمثل عدم اليقين الرئيسي في كيفية رد إسرائيل الآن على الهجوم».

بالنسبة إلى النفط، يتمثل الخطر الأول في تشديد العقوبات النفطية ضد إيران، والتي يمكن أن تشهد ما بين 500 ألف إلى مليون برميل يومياً من إمدادات النفط، وفقاً للمحللين. كما تشمل التداعيات الأخرى المحتملة مهاجمة إسرائيل للبنية التحتية للطاقة الإيرانية أو إغلاق إيران لمضيق هرمز.

«أر بي سي كابيتال ماركيتس»: حرب أوسع

سيحدد رد الحكومة الإسرائيلية على الهجوم الإيراني ما إذا كان الوضع سيؤدي إلى حرب أوسع، أو ما إذا كانت مخاطر التصعيد ستنحسر، وفقاً لمحللي «أر بي سي كابيتال ماركيتس» (RBC Capital Markets) بما في ذلك هيليما كروفت. حيث أشاروا إلى أن انتقاماً إسرائيلياً كبيراً قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

قال المحللون: «في مثل هذا السيناريو، نعتقد أن الخطر على النفط ليس ضئيلاً بالنظر إلى استيلاء إيران على السفينة في مضيق هرمز التي سبقت الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة». ومع ذلك إذا تراجعت إسرائيل أو نفذت رداً ضعيفاً، يبدو أن إيران قد تنتهز الفرصة لإعادة هذه الحرب إلى الظل.

وكالة الطاقة الدولية: مخاطر أمنية نفطية متزايدة

قدمت الهجمات الجوية الإيرانية على المنشآت العسكرية الإسرائيلية تذكيراً جديداً بأهمية أمن النفط، مع زيادة خطر التقلبات في أسواق النفط، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية.

كما أشارت في رسالة إخبارية إلى ضيق أسواق النفط العالمية بالفعل قبل الانتقام الإيراني، مع تركيز المزيد من التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط الآن على أمن الإمدادات. وأضافت الوكالة أنه سيتم تتبع التطورات عن كثب.

«إيه إن زي» (ANZ) المصرفية: التصعيد غير مرجح

قال دانيال هاينز، كبير استراتيجيي السلع في مجموعة «إيه إن زي» (ANZ) المصرفية: «حقيقة أن الهجوم دُرس جيداً تشير إلى أن أي تصعيد آخر غير مرجح»، مضيفاً أن علاوة المخاطر الجيوسياسية مرتفعة أيضاً، لذا فهي لا تضمن أي مكاسب أخرى حتى يتضح رد إسرائيل على هذا الهجوم.

أوضح أن السوق بحاجة إلى رؤية المزيد من الأدلة على أن الإمدادات معرضة لخطر أكبر قبل دفع الأسعار إلى الارتفاع.

«أغين كابيتال»: «تنفس الصعداء»

يمكن لسوق النفط أن تتنفس الصعداء، على الأقل حالياً، وفقاً لما قاله جون كيلدوف، الشريك المؤسس لشركة «أغين كابيتال» Again Capital «.

أضاف: «كانت هناك موجة كبيرة من الشراء إثر التوترات الجيوسياسية الأسبوع الماضي، ولكن مع تطور الوضع، لم يحدث أي تصعيد حقيقي للتوترات».

«إيه إس غلوبال ريسك»: عقوبات أكثر صرامة

قال آرني لومان راسموسن، رئيس الأبحاث في «إيه إس غلوبال ريسك مانجمنت» (A/S Global Risk Management): «الوضع غير مستقر، وإذا أشارت إسرائيل إلى أنها لن ترد، فستهدأ توترات السوق». مشيراً إلى أن السيناريو الأكثر إثارة للخوف هو إغلاق مضيق هرمز، رغم أن هذا الاحتمال لا يبدو مطروحاً.

بدلاً من ذلك، يُرجح فرض عقوبات أكثر صرامة على إيران، على حد قوله. مشيراً إلى أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران شاملة للغاية بالفعل، لكن إيران استمرت في زيادة إنتاج النفط وصادراتها خلال العام الماضي.

# تغريم أكوا باور السعودية 18 مليون دولار لتأخر تشغيل محطة الزرقاء في الأردن

## الطاقة

قضت محكمة دولية بتغريم شركة محطة الزرقاء، تمتلك أكوا باور السعودية 60% منها، 18 مليون دولار؛ بسبب التأخير في عمليات تشغيل المحطة، التي انطلقت عملياتها التجارية رسميًا في 2019.

وفق بيانات اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، أصدرت هيئة التحكيم الدولية قرارها بأحقية شركة الكهرباء الوطنية الأردنية بنحو 18 مليون دولار تعويضات نتيجة تأخر التشغيل التجاري لمحطة الزرقاء لتوليد الكهرباء، وفق أحكام اتفاقية شراء الطاقة الكهربائية الموقّعة بين الجانبين في عام 2015.

جاء ذلك نتيجة الدعوى التحكيمية التي رفعتها شركة الزرقاء لتوليد الطاقة الكهربائية في شهر يونيو/حزيران من عام 2021 ضد شركة الكهرباء الوطنية.

تفاصيل الدعوى

خلصت هيئة التحكيم المشكلة وفق قواعد التحكيم الدولية لغرفة التجارة الدولية في باريس والتي عقدت جلساتها في العاصمة البريطانية لندن، خلال شهر يونيو/حزيران من العام الماضي، إلى رد مطالبة شركة محطة الزرقاء، وقضت الهيئة بأحقية شركة الكهرباء الوطنية بالتعويض بنحو 18 مليون دولار.

وتنص الاتفاقية الموقّعة بين الطرفين والتي تخضع للقانون الأردني على إجراءات محددة لحل النزاعات تبدأ بطرق التفاوض الودي المباشر بين الطرفين للوصول إلى تسوية، وفي حال عدم الوصول لهذه التسوية يلجأ أي من الطرفين إلى التحكيم، حسبما ذكرت وكالة بترا.

ومثّل شركة الكهرباء الوطنية في هذا النزاع مكتب المحاماة الدولي Masons Pinsent ومكتب السراج للمحاماة (تحالف التلهوني وحدادين).

يُشار إلى أن شركة محطة الزرقاء لتوليد الطاقة الكهربائية مملوكة بالأساس لشركة أكوا باور السعودية وشركة كهرباء المملكة.

محطة الزرقاء في الأردن

توفر محطة الزرقاء لتوليد الكهرباء طاقة كهربائية صافية تقدر بـ485 ميغاواط، باستعمال الغاز وبتقنية نظام الدورة المركبة، تقع المحطة على بُعد 31 كيلومترًا شمال شرق مدينة عمان، في مدينة المنطقة الصناعية بالزرقاء.

ويحل المشروع محل محطة الحسين للطاقة الحرارية، التي تُعَد واحدةً من أقدم وأكثر محطات توليد الكهرباء في الأردن، والتي كانت تعمل بزيت الوقود الثقيل، وخرجت من الخدمة في ديسمبر/كانون الأول 2015، لتحل محلها محطة توليد أكثر كفاءة، وفق بيانات شركة أكوا باور السعودية.

وبلغت تكلفة إنشاء المشروع نحو 489 مليون دولار، وبدأت عمليات التشغيل التجاري لها في الربع الثالث من عام 2018، وتلبي المحطة احتياجات أكثر من 350 ألف منزل من الكهرباء.

وتُعَد أكثر محطات الطاقة الحرارية كفاءةً في الأردن، بمعدل كفاءة تشغيلية يصل إلى أكثر من 51% عند التشغيل بالدورة المركبة؛ ما يُسهِم في خفض استهلاك الوقود والحد من الانبعاثات الغازية الناجمة عن كل ميغاواط ساعة.

وتستعمل محطة «أكوا باور» في الزرقاء 3 توربينات غازية من نوع إي 9 (9E) زودتها «جنرال إلكتريك» بموجب اتفاقيتها الموقعة في سبتمبر/أيلول 2016 مع «أكوا باور»، التي طورت المحطة، وشركة «سيبكو 3 لإنشاءات الطاقة الكهربائية المحدودة».

وتُعَد توربينات 9E الغازية خيارًا مثاليًا للأردن، وتمتاز بمرونتها العالية وكفاءتها الكبيرة حتى في الظروف المناخية الصحراوية القاسية، علاوةً على إمكان تشغيلها باستعمال أكثر من 50 نوعًا من الوقود.

وتضم المحطة مولدات بخارية لاستعادة الحرارة، بالإضافة إلى مولّد غازي للبخار، كما تتألف المحطة من 6 مجمعات، خُصِّصَ كل مجمع لتوربين غازي واحد أو مولّد بخاري لاستعادة الحرارة.

وتتولّى شركة الكهرباء الوطنية تزويد الغاز الطبيعي للمشروع عبر خط أنابيب جديد يرتبط بخط الغاز الرئيس بالمملكة.

# شكراً